

تونس في 14 جانفي 2026

عدد 2026/517

بيان

عابن المكتب الوطني للنقابة التونسية لأصحاب الصيدليات الخاصة ما ورد بالصفحة الرسمية لرئاسة الجمهورية بخصوص الاجتماع الأخير بوزير الشؤون الاجتماعية، وكل الإشارات السابقة والداعية إلى القطع مع أخطاء الماضي والتي دفعت القطاع إلى حافة الانهيار.

وبناء عليه يؤكد المكتب الوطني أنّ الصيدلية الخاصة لم تعد تحتل حلاً ظرفية أو ترفيعية وان المرحلة اليوم تقتضي قرارات حاسمة لا إدارة للأزمات بالتقسيم وأنّ اختزال الأزمة في "متخللات بالذمة" مع الصندوق الوطني للتأمين على المرض هو قراءة قصيرة الأفق. فالمسألة لم تعد فقط خلاص ديون، بل حماية ديمومة تأمين الدواء ومنع سقوط المرفق الصحي.

ونؤكد مرة أخرى ان الصيدلي لم يصنع الأزمة بل ضحيتها وقاوم تبعاتها الى اخر رمق اذ لم يكن له ابدا سلطة على التسعير ولا على التمويل ولا على آجال الخلاص ولا على التشريع ولا على القرار السياسي. ومع ذلك تحمل تمويل منظومة لم تعترف يوما بالجميل، ثم تحمّل اليوم مسؤولية إخفاقات لم تشارك في صناعتها.

كما ينبغي التذكير بأن الصيدليات الخاصة ليست تكتلاً مالياً او اقتصادياً، بل مؤسسات صغرى مستقلة لأبناء المصعد الاجتماعي من هذا الشعب الذين ارتقوا بالخدمة الصحية إلى الأحياء والمناطق الداخلية، ومن اقترضوا لفتح صيدلية، ومن ضحوا في الصف الأول أثناء الجوائح مجاناً، ومن حملوا عبء الدولة لعشر سنين حين عجزت منظومتها عن التزويد.

يذكر المكتب الوطني ان الوضعية الحالية ليست قطعاً للعلاقة التعاقدية من أي من الطرفين، وان واقع الحال ان الاتفاقية انتهت آلياً يوم 31 ديسمبر 2025 ولم يقع النقاش حول تجديدها لعدم توفر الضمانات الدنيا لنجاحها.

وعليه، فإنّ الصيادلة يرفضون أي حل لا يضمن بوضوح القطع مع الفشل والقطع مع لعب دور الممول وضمان توفر الدواء عبر:

1. ضمان فعلي لتزويد الصيدليات بالدواء،
2. احترام مخرجات الملحق السادس لاستعادة الثقة،
3. تأمين الصيدلي مادياً وقانونياً داخل المرفق الصحي،
4. آليات تمنع تكرار الأزمة وتحمي ديمومة القطاع.

البلاد اليوم تحتاج إصلاحاً لا تسوية، اصلاحاً يؤكد قدرة الدولة على ضمان الأمن الدوائي، لا إدارة الندرة وتحميل الحلقة الأضعف كلفة الفشل، تشترك فيه الوزارات المعنية وعلى رأسها وزارة المالية والصحة والشؤون الاجتماعية والتجارة.

أخيراً ان المكتب الوطني لن يسمح بأن يُكتب في التاريخ أنّ الصيدلي تخلى عن أمانته أو منح غطاءً لسياسات قادت إلى انقراض المرفق الصحي. الصيدليات في هذه اللحظة لا تطلب امتيازات، بل الحد الأدنى الذي تُبنى به الدول دواء متوفر، صيدلي محمي، ومريض في قلب المعادلة.

عن المكتب الوطني للنقابة التونسية لأصحاب الصيدليات الخاصة

الرئيس
محمد زبير
قيشة

